تقدح بوجه عدم النقض بالتعليل به والمرسل الذي ثبت
الغاؤه كايجاب شهرين ابتداء في الظهار وثبت عليه
الشبه بجميع المسالك وفي ابطاله بتخريج المناط نظر ومن
ثم قيل هو الذي لم تثبت مناسبته الا بدليل منفصل
ومنهم من قال ما يوهم المناسبة وبتميز عن الطردي
بأن وجوده كالعدم وعن المناسب الذاتي بأن مناسبته
عقلية وان لم يرد شرع كالاسكار في التحريم مثاله
طهارة تراد للصلاة فيمنعها الماء كطهارة الحدث
فالمناسبة غير ظاهرة واعتبارها في مس المصحف والصلاة
موهم وقول الراد له اما ان يكون مناسبا اولا والاول
مجمع عليه فليس به والثاني طرد فيلقى اجيب

مناسب والمجمع عليه المناسب الذاتي اولا واحد
معناه **الطرد والعكس** قالا الاسنوي
بمجرده قطعا ولا ظنا لنا ان الوصف المنتفي بذلك
اذا خلا عن السبر اولى وان الاصل عدم غيره او غيره
ذلك جاز ان يكون ملاءما للعلة كنابحة المسك ولا
قطع ولا ظن واستدل العز الى بان الاحاد سلامته
من النقض وسلامته من مفسد واحد لا يوجب اشتماله
كل مفسد ولو سلم فلا مفسدة الا مصحح والعكس ليس
شرطا فيها فلا يوثر واجيب قد يكون للاجتماع تأثير
كاجزاء العلة واستدل له بأن الدوران في المتضايفين
ولا علة واجيب انتفت بدليل خاص مانع قالوا

عن

المسلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)